

Distr.: General
11 February 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل السنوية الثامنة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في نيويورك (انظر المرفق). وأعدّ التقرير النهائي وفقاً لقاعدة دار تشاتام للسرية، وعلى مسؤولية البعثة الدائمة لفنلندا وحدها.

وأود أن أتقدم بالشكر الحار إلى جميع المشاركين على مشاركتهم النشطة في حلقة العمل، التي أتاحت فرصة فريدة لتقييم عمل المجلس بالحضور الشخصي. وعلى الرغم من القيود التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والوقت القصير المخصص للجلسات، تمكن المشاركون من الحفاظ على النمط التفاعلي لحلقة العمل وإثارة مناقشة نشطة وتبادل صريح للآراء.

ولا تزال حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل كمناسبة سنوية وهي تأمل في أن تتاح عودتها إلى مكانها التقليدي، مؤسسة غرينتري، بمجرد أن تسمح الظروف المتعلقة بالجائحة بذلك. وتأمل حكومة فنلندا في أن يسهم التقرير المرفق في التوصل إلى فهم أفضل للتعقيد الذي يتسم به عمل المجلس، وممارساته، وإجراءاته وأساليبه عمله.

وأرجو ممتناً تعميم هذا التقرير ومرفقه باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جوكا سالوفارا

السفير

الممثل الدائم

لفنلندا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 8 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“: حلقة العمل السنوية الثامنة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع المنظمة غير الساعية إلى الربح هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، وكلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا وشعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة، حلقة العمل السنوية الثامنة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً يومي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وفي عام 2003، قامت حكومة فنلندا، التي لاحظت مدى قلة ما لدى الأعضاء المنتخبين حديثاً من وقت وموارد للتحضير لفترة عضويتهم التي مدتها سنتان، بتنظيم واستضافة أول حلقة عمل في سلسلة حلقات ”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“. وهي تستضيف باستمرار هذه المناسبة السنوية وتدعمها منذ ذلك الحين.

وعلى مر السنين، تتيح حلقة العمل لأعضاء مجلس الأمن الحاليين والجدد الفرصة لإجراء نوع من الحوارات الصريحة، والتفاعلية والخالية من التوتر التي يصعب إجراؤها في السياقات الرسمية للأمم المتحدة. وتتيح حلقات العمل للأعضاء الخمسة المنتخبين حديثاً فرصة ميكرة للتعرف، في إطار غير رسمي، على من سيكونون زملائهم قريباً في المجلس وعلى جوانب من آليات العمل الداخلية فيه. وحلقات العمل هي دائماً، بالنسبة إلى الأعضاء الحاليين والجدد على السواء، مناسبة للتفكير الصريح في أداء المجلس. وهي تتيح أيضاً للمشاركين فرصة لمناقشة التحديات والأولويات، والدروس المستفادة التي استخلصها الأعضاء المنتهية مدة عضويتهم وسبل تحسين أساليب عمل المجلس من أجل جعله أكثر فعالية.

ومنذ البداية، تعقد المحادثات وفقاً لقاعدة دار تشاتام للسرية، من أجل التشجيع على إجراء مناقشات صريحة وتفاعلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا يحدّد المتكلمون في هذا التقرير، الذي أعدته هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

وبسبب القيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يقدّم في عام 2020 حفل العشاء الافتتاحي، الذي كان يعقد عادة عشية حلقة العمل وتلقى فيه كلمة رئيسية لمسؤول بارز في الأمم المتحدة أو شخصية بارزة أخرى. وكما في السنوات السابقة، كان برنامج عام 2020 يتألف من مناقشات مائدة مستديرة يشارك فيها جميع المشاركين. وركزت المحادثات على المواضيع التالية:

- (أ) حالة مجلس الأمن في عام 2020: استعراض الحالة واستشراف المستقبل (الجلسة الأولى)؛
- (ب) الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عمل عام 2020 (الجلسة الثانية)؛
- (ج) أساليب العمل والهيئات الفرعية (الجلسة الثالثة).

الجلسة الأولى

حالة مجلس الأمن في عام 2020: استعراض الحالة واستشراف المستقبل

مدير الجلسة

السفير سفين يورغنسون

الممثل الدائم لإستونيا

المعلقون

السفير نيكولا دو ريفيير

الممثل الدائم لفرنسا

السفير غنغ شوانغ

نائب الممثل الدائم للصين

موسى مامان ساني

المنسق السياسي للنيجر

تقييم أداء المجلس في عام 2020

لاحظ المشاركون أن مجلس الأمن تصرف بشكل عام بمسؤولية وتدبر الأمور بصورة حسنة في عام 2020، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب عمله في ظل ظروف الجائحة واتخاذ القرار 2532 (2020) بشأن كوفيد-19، ولكنهم لاحظوا أن العوامل السياسية الجغرافية المثيرة للخلاف، وخاصة بين الأعضاء الدائمين، قد أعاققت فعاليته. وأشار أحد المتكلمين إلى أن هناك أسبابا تدعو للأمل فيما يتعلق ببعض بنود جدول أعمال المجلس، بما في ذلك أفغانستان وليبيا. ويوسع أيضا نطاق المسائل التي يتناولها أعضاء المجلس، مع إضافة التبعات الأمنية لتغير المناخ، والجوائح والتحديات الإلكترونية إلى مسؤولياته الأخرى.

غير أن أحد المتكلمين لاحظ أنه بالرغم من أن المجلس يتسم بالفعالية، فإن ثمة حاجة إلى الواقعية بشأن ما يمكن أن ينجزه. وبما أن المجلس هو "أقوى هيئة" في منظومة الأمم المتحدة، فهناك ميل إلى وضع الكثير من الأمور على طاولته. ولا يمكن للمجلس أن يحل كل أزمة أو قضية، حتى وإن كان جهازا تنفيذيا لديه أدوات مختلفة في جعبته. وقد حظيت جداول الأعمال المحلية في كثير من الأحيان بالأولوية في عملية صنع القرار في المجلس. وإضافة إلى الانقسامات بين الأعضاء الدائمين، هناك خلاف بين الزملاء داخل المناطق. وكان من الصعب اتخاذ القرارين المتعلقين بتقديم المعونة عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية في عام 2020 وقد استغرق المجلس ثلاثة أشهر ونصف الشهر لاتخاذ القرار 2532 (2020)، الذي لم ينفذ. وأعرب أحد الأعضاء عن أسفه لأن المجلس يمكن أن يتهم بأنه يكثر من الكلام ويقلل من العمل.

وناقش المشاركون كيف أن استخدام منصة افتراضية منذ آذار/مارس 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19 قد أثر في نوعية عمل المجلس. وذهب البعض إلى أن المجلس قد أبلى بلاء حسنا في مواجهة ذلك التحدي، نظرا لأنه استأنف جدول عمله الكامل بعد أسبوع واحد من عدم الاجتماع وأسبوع آخر من اختبار المنصة الافتراضية، ولكن منصات التداول بالفيديو ليست بديلا عن التفاعل البشري.

واستشرافا للمستقبل، أكد أحد المتكلمين أن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ستضطلع بدور هام للغاية في عمل المجلس. وأضاف أن الزخم الجديد الذي ستوفره الولايات المتحدة والأعضاء الجدد الخمسة الطموحون سيخلق دينامية مثيرة للاهتمام ومختلفة كثيرا في المجلس.

المسائل المواضيعية

ناقش المشاركون مدى ما ينبغي أن يكون عليه عمق مشاركة مجلس الأمن في المسائل المواضيعية. وقال أحد المتكلمين إن المسائل المواضيعية، مثل حماية المدنيين، والأطفال في النزاعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن قد استهلكت على مدى السنوات العشرين الماضية قدرا كبيرا من وقت المجلس واهتمامه، اللذين يمكن أن يركّزا على نحو بناء بدرجة أكبر على منع نشوب النزاعات وحلها في سياقات محددة. ورأى أن منع نشوب الحرب وإنهاء النزاعات هما أفضل سبيلين إلى تعزيز سلامة وأمن فئات مثل النساء والأطفال. ووفقا لما ذكره متكلم آخر، حقق المجلس على مر السنين نجاحا في تخفيض عدد الأطفال الجنود، والتصدي للاعتداءات الجنسية ودعم حقوق الإنسان في حالات النزاع.

وقيل أيضا إن المجلس بحاجة إلى التكيف مع البيئة الأمنية الدولية المتغيرة بالتصدي للأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقال أحد المتكلمين في هذا الصدد إن المجلس بحاجة إلى كسر محرماته فيما يتعلق بالتصدي للأخطار غير التقليدية التي تهدد السلام والأمن الدوليين، مثل تغير المناخ، والتهديدات الإلكترونية والجريمة المنظمة. وقرن المتكلم تغير المناخ بنوع من كوفيد-19 بطيء الحركة لا يوجد له لقاء، مضيفا أنه بمجرد الوصول إلى عتبة معينة، سيكون من الصعب الاستجابة بفعالية.

منع نشوب النزاعات

أكد عدة متكلمين أهمية منع نشوب النزاعات، ولاحظ أحد المتكلمين أنه لا أحد يشك في أن ذلك يمثل المهمة الرئيسية لمجلس الأمن. وهو مجال يتسم بأن أداء المجلس فيه كان دون المستوى المطلوب. وفي وقت لاحق من المناقشة، أشار أحد المشاركين إلى "الوصمة" التي تسم إدراج بلد ما على جدول أعمال المجلس وسأل عن كيفية الحد تلك الوصمة. وأعرب أيضا عن شكوك بشأن إضافة مسائل محددة تتعلق بالوقاية إلى جدول أعمال المجلس. ولاحظ أحد المشاركين أن المجلس يميل إلى الاستسلام للسياسة بدلا من معالجة حالات معينة؛ وإذا كان بوسع المجلس أن يتصرف بطريقة أقل تسييسا، فسيكون من الأفضل أن يكون قادرا على دعم الوسطاء في منع الأزمات المحتملة والتصدي لها. ومن الأسهل التوصل إلى حل توفيقي عند التصدي للتحديات الناشئة مقارنة بإدارة النزاعات الجارية. وشدد متكلم آخر على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات. ودعا المجلس إلى تعزيز تعاونه في هذا الصدد مع مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأشار إلى أن المجلس يجب أن يبذل جهدا أكبر في الاستماع إلى البلدان التي تعاني من أزمات، والتي ينبغي أن يكون لها مقعد على الطاولة في المناقشات المتعلقة بها. ولكن، فيما يتعلق بموضوع إدارة وقت المجلس بشكل أكثر فعالية، رأى أحد المتكلمين أن المداخلات المقدمة بموجب المادة 37، التي يمكن وقفها للدول غير الأعضاء في المجلس أن تشارك ولكن دون أن تصوت في اجتماعات الجهاز عندما تكون مصالحها متأثرة، تميل إلى أن تكون أطول مما ينبغي.

المفاوضات وإدارة ديناميات المجلس الصعبة

قال عدة متكلمين إنه يتعين على أعضاء مجلس الأمن إيجاد طريقة للتعاون في بيئة سياسية يصبح فيها تحقيق توافق الآراء أمراً صعباً بصورة متزايدة. وأشار أحد المتكلمين إلى أمثلة سابقة استهلكت فيها شهور في التفاوض على حلول توفيقية مضنية، فقال إن هناك حالياً تزايداً في اعتماد نهج "القبول بالأمر كما هو أو رفضه". وقال متكلمون إن المفاوضات بشأن القرار 2532 (2020) أحرزت بعض النجاح وإن كان ذلك بمستوى منخفض، وإن رد الفعل المتأخر على دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار لم يرق إلى مستوى التوقعات. وعلى الرغم من الانتقاد الدولي للمفاوضات المطولة، كان الرد على اتخاذ القرار إيجابياً.

ولوحظ أن التوجيهات الوطنية الصادرة عن العواصم، "بوضع خطوط حمراء تؤدي إلى طرق مسدود"، كثيراً ما تعوق قدرة الخبراء على التوصل إلى حلول توفيقية خلال المفاوضات. وحث أحد المتكلمين الممثلين الدائمين على زيادة المشاركة في المفاوضات: إذ يمكنهم، بوصفهم "مفوضين"، أن يكونوا أكثر فعالية، وأن يمارسوا سلطة أكبر ويمكن أن يستطيعوا أحياناً تغيير مواقف عواصمهم. وأشار متكلم آخر إلى أنه كلما قدم واضعو المسودة الأولى تنازلات إلى الزملاء من أعضاء المجلس، ينبغي أن يكون هناك توقع بألا تقابل تلك الحلول التوفيقية بالامتناع عن التصويت.

ونوقش دور الأعضاء المنتخبين. وأكد أحد الأعضاء الدائمين أن الأعضاء الدائمين الخمسة ليسوا وحدهم الذين يتخذون القرارات، لأن كل قرار يحتاج تسعة أصوات مؤيدة لكي يتخذ. وينبغي تشجيع التفاعل بين الممثلين الدائمين الـ 15 في المجلس، من أجل التوصل إلى حلول توفيقية وعقد اتفاقات. ولاحظ مشارك آخر أن التعاون بين الأعضاء المنتخبين تحسن في السنوات الأخيرة؛ فهم ليسوا "نادياً لمعارضة الأعضاء الخمسة الدائمين"، وهم يبذلون قصارى جهدهم للتعاون لإنجاز أكثر ما يمكنهم إنجازه خلال فترة عضويتهم التي تستمر سنتين.

وقال بعض الأعضاء إن المجلس بحاجة إلى أن يقضي وقتاً أطول في اتخاذ الإجراءات ووقتاً أقل في مناقشة القضايا: في السنوات الأخيرة، تزايد عدد الخطب، ولكن حجم الإجراءات المتخذة انخفض، على حد قول أحد المتكلمين. وكانت هناك اختلافات في الرأي بشأن كيفية معالجة ذلك، رغم توافر أدوات قوية كثيرة تحت تصرف المجلس. وأوصى أحد المشاركين، على سبيل المثال، بأن يلجأ أعضاء المجلس إلى العناصر أو البيانات التي تقدم للصحافة أكثر من اللجوء إلى القرارات، التي قد تكون صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً للتفاوض بشأنها. وذهب متكلم آخر إلى أن ما يهم في نهاية المطاف هو التأثير الملموس لعمل المجلس، وليس عدد القرارات التي يتخذها أو مزيج الجلسات المغلقة والمفتوحة التي يعقدها.

أساليب العمل

تناول العديد من الملاحظات التي قدمت خلال الجلسة الأولى أساليب العمل، التي تشكل موضوع الجلسة الثالثة. وقال أحد المشاركين إن التركيز على أساليب العمل في جلسة بشأن حالة المجلس ربما يكون انعكاساً للانقسامات في مجلس الأمن بشأن مسائل موضوعية؛ ورأى أن الكلام عن أساليب العمل أقل إثارة للجدل من مناقشة مسائل أخرى مدرجة على جدول أعمال المجلس.

وأجري عدد كبير من المقارنات بين المشاورات المغلقة والجلسات المفتوحة وكيفية تحقيق توازن بين الشكليات. وشدد أحد المشاركين على ضرورة أن تكون الجلسات مغلقة عندما تكون هناك انقسامات حادة بين الأعضاء، لأن الجلسات المفتوحة تعني أنه عليك أن تكون قويا وصارما. وأعرب عن أسفه لأن الممارسة المتبعة في الماضي كانت تتمثل في معالجة المسائل الخلافية في المشاورات وإظهار الاتفاق في القاعة، أما الآن فإن العكس هو ما يجري.

وشكك بعض الأعضاء فيما إذا كانت المشاورات المغلقة تحقق الهدف المنشود منها: أن تستحث مناقشات غير مكتوبة ومفتوحة وتحسن الاستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية. ومن الناحية العملية، أصبحت المشاورات المغلقة تأخذ شكلا كتابيا أكثر من اللازم. وقال أحد المشاركين إنه كانت تجري مناقشات أكثر دون إعداد مسبق في المشاورات قبل أن ينتقل المجلس إلى منصة افتراضية استجابة لجائحة كوفيد-19، في حين أكد آخر أن الحوار المتكلف كان مشكلة منذ فترة طويلة في المشاورات. وفي هذا الصدد وغيره، حذر أحد المتكلمين من أي شعور بـ "الأيام الخوالي"، وقال إن من العوامل المساعدة أن تأتي الدول الأعضاء إلى المشاورات دون نصوص وأن يتخلى رئيس مجلس الأمن عن الترتيب الرسمي للتكلم. وبوسع الأعضاء أيضا أن يكونوا أكثر لطفا أحدهم تجاه الآخر. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه من أن الوفود تتكلم أحيانا إلى الصحافة، مما يؤدي إلى تسرب المعلومات إلى الجمهور قبل إجراء المشاورات؛ وأشار إلى أن التسريبات إلى الصحافة تساعد في فهم سبب قراءة الأعضاء لبيانات معدة سلفاً خلال المشاورات.

وفي حين أن الاجتماعات المفتوحة تساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة، قال أحد المشاركين إنه لا توجد حاجة دائما إليها وإنه قد يكون من الأفضل في بعض الحالات، بدلاً من ذلك، الاكتفاء بعقد مشاورات مغلقة، يكون بوسع الأعضاء التفاعل مع مسؤولي الأمانة العامة فيها. وفي بعض الأحيان، تعقد جلسات مغلقة في أعقاب جلسات مفتوحة طويلة بشأن نفس المواضيع، يقوم فيها الأعضاء، الذين تكون قواهم قد استنفذت عندئذ، بتكرار نفس الملاحظات. وشدد اثنان من المشاركين في المناقشة على قيمة الاتفاق على العناصر المقدمة إلى الصحافة في المشاورات التي يمكن أن يطلع الجمهور عليها وأن تجسد آراء أعضاء المجلس. وينبغي للمجلس، لدى تحديد مزيج الجلسات المفتوحة والمغلقة، بما في ذلك في إطار بند "أي مسائل أخرى"، أن يتبع صيغة تسمح له بتحقيق أهدافه بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ولاحظ أحد المشاركين أنه على الرغم من أن المجلس كان محظوظاً عندما وجد سبلاً للاضطلاع بعمله أثناء الجائحة، فإن نوعية المشاركة بين الأعضاء تأثرت في الشكل الافتراضي. وتتسم التفاعلات المباشرة بالأهمية البالغة للدبلوماسية وقد أعاق غياب مثل هذه التفاعلات عمل المجلس. وأعرب أحد المشاركين عن اعتقاده أن القرار 2532 (2020) كان يمكن أن يتخذ في وقت أبكر لو كان أعضاء المجلس قادرين على الاجتماع بالحضور الشخصي. ومن ناحية أخرى، لوحظ أن الاجتماعات الافتراضية تسهل على المسؤولين في مختلف أنحاء العالم المشاركة في المناقشات المفتوحة والاجتماعات المفتوحة بصيغة آريا لأنهم لا يضطرون إلى السفر.

الجلسة الثانية

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عمل عام 2020

مدير الجلسة

السفير دانغ دينه كوي

الممثل الدائم لفييت نام

المعلقون

السفير فيليب كريديكا

الممثل الدائم لبلجيكا

السفير ديان تريانشاه دجاني

الممثل الدائم لإندونيسيا

السفير جيرى ماتجىلا

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

السفير خوسيه سينغر ويزينغر

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

السفير غونتر ساوتر

نائب الممثل الدائم لألمانيا

الأدوار داخل المجلس وخارجه

أكد عدة مشاركين ضرورة أن يكون لدى الأعضاء الجدد جدول أعمال واضح لفترة ولايتهم التي مدتها سنتان وأن يتابعوا الوعود التي قطعوها خلال حملتهم الانتخابية لعضوية مجلس الأمن. وذكر المتكلمون الأولويات التي سعوا إلى تحقيقها خلال فترة ولايتهم، بما يشمل الوقاية والحماية؛ وحقوق الإنسان؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والمناخ والأمن. وقيل إنه ينبغي للأعضاء أن يوازنوا بين المصالح الوطنية والمصالح المتعددة الأطراف وأن يسعوا جاهدين إلى تعزيز المسائل التي لا تتصل مباشرة بمصالحهم الوطنية. وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس يمثلون بلدانهم وأنه يتعين على الأعضاء المنتخبين أن يوضحوا للجمهور ما حققوه خلال فترة ولايتهم، فهم يتحملون أيضاً مسؤولية مشتركة أمام المجلس والأمم المتحدة ككل. وقال أحد المتكلمين إنه كثيراً ما يكون هناك تركيز غير متناسب على السلوك المسرحي وعلى الإدلاء بتصريحات، مع إنفاق وقت أقل على تحقيق النتائج من خلال العمل الموضوعي، مثل التفاوض على القرارات.

وقيل إنه ينبغي للأعضاء الجدد اغتنام الفرص للقيام بدور فعال في عمل المجلس، بما في ذلك عن طريق رئاسة الهيئات الفرعية والمبادرة إلى الصياغة فيما يتعلق ببنود محددة من جدول الأعمال. وفي حين كانت هناك دعوة إلى "إضفاء الطابع الديمقراطي" على رئاسة الهيئات الفرعية، قال أحد المتكلمين إن رؤساء الهيئات الفرعية لا يحوزون قدرًا كبيراً من السلطة بسبب المبادئ التوجيهية الصارمة التي يجب أن يتبعوها ولأن أي إجراء يتطلب التوصل إلى توافق آراء بين جميع الأعضاء الخمسة عشر. وذكر متكلمون آخرون الطرق

التي يمكن بها لقرارات الرئيس وإجراءاته أن تحدث تأثيراً، إذا اختار، على سبيل المثال، إدراج البعثات الزائرة في البرنامج الزمني للهيئة الفرعية أو قدّم توضيحات بشأن التدابير المتصلة بتنفيذ نظم الجزاءات.

وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي للأعضاء المنتخبين أن ينظروا إلى دورهم في المجلس باعتباره جزءاً من الصورة الأكبر للمشاركة وأن يعتمدوا نهجاً كلياً إزاء الحالات في بلدان مثل جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وليبيا. وقال إن انخراط بلده فيما يتعلق بالحالة في ليبيا يمتد من النشاط في المجلس إلى الجهود الدبلوماسية الوطنية، بما في ذلك استضافة مؤتمر دولي بشأن المسألة. وأكد المتكلم أن دور عضو المجلس لا ينتهي بعد سنتين. وينبغي للأعضاء المنتخبين أن يواصلوا المشاركة في العمليات السياسية المرتبطة بالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس وفي الجهود الطويلة الأجل، مثل إصلاح مجلس الأمن.

وأشار عضو جديد إلى أنه قد يكون من المفيد وضع معايير للنجاح خلال فترات العضوية في المجلس. وأشار أيضاً إلى أنه قد يلزم تقديم توضيحات بشأن المسؤوليات التي يضطلع بها العضو الجديد، بصفته عضواً في آن واحد في المجلس وفي مجموعة إقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشراكات

شُدّد على أن بناء الشراكات أمر حاسم لنجاح فترات ولاية الأعضاء في المجلس. وينبغي لعضو المجلس، من أجل اتخاذ قرارات فعالة، أن يحصل على معلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك سفاراته، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وقال أحد المشاركين في المناقشة إن هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن تشكل مثالا على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني وأنه يبدأ يومه وينتهي بقراءة منشورات تلك المنظمة. وقال متكلم آخر إن البعثات الزائرة لمجلس الأمن مهمة للغاية لفهم المجلس للحالات المدرجة على جدول أعماله، وإن الرحلات إلى جنوب السودان والعراق وكولومبيا أتاحت لأعضاء المجلس فرصة هامة للتفاعل مع الشخصيات السياسية والمجتمع المدني المحلي.

وأبرز عدة متكلمين ضرورة تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أن الاتحاد الأفريقي أقام عدة مؤسسات تشرف على المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وأنه يتعين القيام بمزيد من العمل لتعميق الثقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان أن تكمل جهود كل منهما في مجال الحفاظ على السلام والأمن بعضها بعضاً. وذكر متكلم آخر أن التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلاً عن العمل الفعال الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس المكتب، محمد بن شمسباس، من العوامل الرئيسية في نجاح المكتب. ولاحظ المتكلم أيضاً أنه لا يزال هناك انقسام بين الشمال والجنوب يتعين التغلب عليه بشأن مسائل معينة.

التواصل والتفاوض

أشار عدة متكلمين إلى صعوبات في التواصل بين أعضاء المجلس بصفة عامة، وكذلك بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء الدائمين. وذكر أحد المشاركين أنه على الرغم من أن أعضاء المجلس يتجادلون، يجب عليهم أن يحافظوا على الحوار بشأن المسائل المتنازع عليها وأن يجروا مناقشات مفيدة أحدهم

مع الآخر، وهو ما يمثل مسؤوليتهم المشتركة. ولكن ينبغي على الأعضاء أيضاً أن يتخذوا موقفاً قوياً بشأن المسائل وأن يكونوا مستعدين لإجراء مناقشات صعبة وصريحة أحدهم مع الآخر بشأن مسائل حساسة، مثل الإذن بدخول المعونة الإنسانية عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية. وفي تلك الحالات، من الأسهل لبعض الأعضاء عرقلة التوصل إلى نتائج إيجابية، ومن المهم من ثم الاستعداد للصراع فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة. وأكد أحد المتكلمين أن هذه المسألة لا تتعلق بمصادقية المجلس فحسب، بل تتعلق أيضاً بفعاليتها.

وقال أحد المشاركين إن ما يسمى "مواقف العشرة المنتخبين" تتطور لأن الأعضاء الخمسة الدائمين لا يتواصلون بشكل جيد مع الأعضاء المنتخبين، وأحياناً لا يتقاسمون معهم جميع المعلومات ذات الصلة. وعند التفاوض على القرارات، يتفاوض الأعضاء الدائمون أولاً فيما بينهم وكثيراً ما يرسلون النصوص إلى الأعضاء المنتخبين في وقت متأخر من العملية. وتجلب تلك الملاحظة فيما بعد "شعوراً بالذنب" من جانب أحد الأعضاء الدائمين. وشجع متكلم آخر على تحسين تقاسم الأعباء في رئاسة الهيئات الفرعية، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين الذين يضطلعون بهذه المهام. وأعرب أحد المشاركين في المناقشة عن أسفه لأن الأعضاء الخمسة الدائمين كثيراً ما يمنعون أعضاء مجموعة العشرة المنتخبين من ترأس هيئات فرعية معينة، قائلاً إنه إذا أراد عضو ما أن يترأس لجنة محددة، فينبغي السماح له بذلك.

وقيل إن أعضاء المجلس ينبغي أن يكونوا شفافين بشأن عمل المجلس ففياً يتعلق بالمجتمع المدني، ووسائل الإعلام وجميع أعضاء الأمم المتحدة. ويتسم الانساق في سلوك المجلس بالأهمية لأن الكثيرين من الناس يتابعون عمله: اقترح المتكلم في هذا الصدد إصدار عناصر للصحافة في نهاية كل جلسة من جلسات المجلس. وقال أحد المشاركين في المناقشة إنه عند التصويت، ينبغي أن يكون الامتناع عن التصويت الملاذ الأخير وأنه ينبغي تقديم تفسير جيد لعدم التصويت بـ "نعم" أو "لا". وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي لأعضاء المجلس أيضاً أن يتواصلوا بصورة أكثر إيجابية وأن يركزوا على الإنجازات، مثل الاتفاق في الفترة الأخيرة بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

الجلسة الثالثة

أساليب العمل والهيئات الفرعية

مدير الجلسة

السفير جوناثان ألين

نائب الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعلقون

السفير طارق الأدب

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

آنا إيفستغنييفا

نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي

السفير ريتشارد ميلز، الابن

الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية

التصدي للجائحة

أدت جائحة كوفيد-19 العالمية في البداية إلى تعطيل عمل مجلس الأمن في آذار/مارس وأثرت على جوانب عديدة من أساليب عمله طوال عام 2020. ولاحظ أحد المتكلمين أن عمل المجلس تطور بالرغم من ذلك وأن الجائحة أتاحت له فرصة لتقييم ما إذا كان يمكن مواصلة بعض الممارسات التي بدأ العمل بها خلال الجائحة بعد انحسارها. ورأى مشارك آخر أن من المهم الحفاظ على ما أبداه المجلس من الإبداع والمرونة خلال المراحل الأولى من الجائحة. ولئن كانت الخطوات الاستثنائية قد اتخذت للحفاظ على وتيرة عالية من العمل، فمن المهم أن تتخذ القرارات بشأن الممارسات المتطورة بتوافق الآراء وبهدف التغلب على الصعوبات التقنية.

وقال أحد المعلقين إن التغييرات الإجرائية التي أحدثتها الجائحة كانت صعبة بشكل خاص بالنسبة إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً، الذين بدأوا بالكاد يعتادون على النظام الداخلي المؤقت للعمل الاعتيادي للمجلس عندما بدأت الجائحة. وتبين الممارسات الجديدة المستحدثة، مثل إجراءات التصويت الكتابية، أن المجلس يمكن أن يكون مبتكراً.

وعلى الرغم من أن المجلس قد حقق بعض النجاح في التكيف مع الحالة الصعبة، فقد لاحظ أحد المشاركين أن الممارسات المتصلة بالجائحة تكشف عن عدة تحديات أخرى فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، والسلوك الدبلوماسي والمسائل الإجرائية. ولا يمكن لأي تكنولوجيا أن تحل محل التواصل الشخصي بين أعضاء المجلس، الذي يتسم بأهميته الحاسمة بالنسبة إلى اضطلاع المجلس بأعماله بفعالية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الأعضاء يأتون إلى الاجتماعات ببيانات جاهزة للإدلاء بها افتراضياً ثم يبدو في كثير من الأحيان أنهم ينفصلون عن الإجراءات. ويتمثل الأثر التراكمي في أن مناقشات المجلس أقل اتساقاً بالطابع التفاعلي من ذي قبل وفي أن حل المسائل الخلافية أصبح أصعب. بيد أنه جرى التأكيد من جديد على أن شكل التداول عن طريق الفيديو له أثر إيجابي يتمثل في إتاحة مشاركة أوسع في إجراءات المجلس.

وأثار عدة مشاركين مسألة ما إذا كان ينبغي اعتبار الاجتماعات التي يعقدها المجلس عن طريق التداول بالفيديو أثناء الجائحة اجتماعات رسمية أم غير رسمية وأعرب عدد من المتكلمين عن آراء قوية بشأن المسألة. ولوحظ في هذا الصدد أن عضواً واحداً فقط من أعضاء المجلس أصر على اعتبار جميع الاجتماعات التي عقدت عن طريق التداول بالفيديو منذ بداية الجائحة غير رسمية. ولئن كانت هناك استثناءات في تنظيم الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو، أكد أحد المشاركين أن الممارسة لا تتيح التقيد الدقيق بالنظام الداخلي المؤقت. وسأل أحد المتكلمين عن كيفية ضمان "ألا تختفي من السجلات" الجلسات الموضوعية المعقودة عن طريق التداول بالفيديو.

وأعرب العديد من المشاركين عن شواغل إزاء عمليات التصويت الإجرائية، التي لا يمكن إجراؤها في الوقت الراهن في شكل افتراضي. وقد جرى التصويت الإجرائي الوحيد للمجلس منذ أن بدأت الجائحة بالحضور الشخصي في تشرين الأول/أكتوبر؛ وأشار أحد المشاركين إلى أن هذا يوضح أهمية عقد جلسات بالحضور الشخصي، كما فعل المجلس في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، ولفترة وجيزة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وأقر أحد المتكلمين بأن الشواغل المتعلقة بأمن الشكل الشبكي والأعطال التقنية متواصلة. وذكر متكلم آخر أن هذه الأعطال تمثل سينااريو ينطوي على مخاطر كبيرة يمكن أن تقوض عملية صنع القرار في المجلس.

وعلى الرغم من قدرة المجلس على التكيف مع التحديات التي طرحتها الجائحة، لم يجر التوصل إلى إجماع في الرأي بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار الجلسات المعقودة عن طريق التداول بالفيديو جلسات رسمية. وخلص أحد المشاركين إلى أنه بالرغم من أنه من المؤسف عدم عقد اجتماعات رسمية خلال جائحة كوفيد-19، فإن ذلك لم يكن له تأثير كبير، نظراً لأن المجلس لا يزال قادراً على اتخاذ قرارات.

الشفافية والكفاءة

استناداً إلى موضوع جرى تناوله في الجلسة الأولى، جرت مناقشة بشأن القيمة المقارنة للجلسات المفتوحة والمشاورات المغلقة. وذهب عدة متكلمين إلى أن هناك حاجة إلى عقد مزيد من الجلسات المغلقة حتى يتسنى لأعضاء المجلس أن يتكلموا بصراحة، وقال أحد المشاركين إن العمل الدبلوماسي الحقيقي يجري في القاعة المغلقة. وأشار متكلم آخر إلى أنه بالرغم من أن الشكل الافتراضي المستخدم أثناء جائحة كوفيد-19 يسمح بإجراء مشاورات مغلقة، فإنه لا يوفر بيئة مؤاتية للعمل الدبلوماسي. ووفقاً لما ذكره عدة مشاركين آخرين، على الرغم من أن الجلسات المغلقة ضرورية لإجراء مناقشات أكثر صراحة، فإن المناقشات المفتوحة لا تزال ضرورية، لا سيما بالنظر إلى أن اجتماعات المجلس تتسم بالأهمية لجميع الدول الأعضاء. وبذلك، تتيح الاجتماعات المفتوحة إمكانية الوصول إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة والفرصة لإسماع صوتهم. وأشار أحد المشاركين إلى أن الجلسات المفتوحة تمثل فرصة ليس للاستماع إلى أصوات متنوعة فحسب، بل أيضاً لكي ينقل المجلس رسائل معينة.

وذكر أحد المتكلمين المشاركين بأن أعضاء المجلس اتفقوا في نيسان/أبريل 2020 على أهمية تعزيز الشفافية، لا سيما لأن المجلس يعتمد على الشكل الافتراضي خلال فترة الجائحة التي تتسم بالتحديات. ووفقاً لما ذكره بعض الأعضاء، يتوقف تحقيق التوازن الصحيح بين الجلسات المفتوحة والجلسات المغلقة، لدى استشراف ما بعد الممارسات المتعلقة بالجائحة، على ما إذا كانت هناك حاجة إلى عقد المزيد من الجلسات المغلقة من أجل إتاحة مزيد من التفاعل والمناقشة المتعمقة. ورأى أحد المشاركين أنه بالرغم من أن السعي إلى تحقيق مزيد من الصراحة والتفاعل أمر جيد، هناك أوقات يتعين فيها على العضو أن يعبر عن موقفه الوطني لجمهور أكبر والاجتماعات المفتوحة هي التي تتيح هذه الفرصة. وأشار إلى أهمية استخدام جميع الأدوات المتاحة للمجلس فيما يتعلق بمختلف أشكال الاجتماعات: الخيارات المستخدمة على نحو أقل تواتراً، مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية والجلسات السرية، توفر لأعضاء المجلس فرصة "الاستماع من دون بث". وشدد أحد الأعضاء الدائمين على أهمية وجود خطوط اتصال مفتوحة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين. وينبغي أن يُشرك الأعضاء الدائمون الأعضاء المنتخبين العشرة في المجلس في مناقشاتهم في وقت مبكر؛ وأضاف أنه يتعين على الأعضاء المنتخبين، في الوقت نفسه، أن يذكروا الأعضاء الدائمين بضرورة زيادة إشراك الجميع.

وربط عدة متكلمين بين إدارة المجلس لعبء عمله ككل وكفاءته. وأكد أحد المشاركين في هذا الصدد أنه ينبغي للمجلس أن يلتزم على نحو أوثق بأولوياته وأن يعمل على تقسيم العمل على نحو أفضل وأكثر تحديداً بشأن المسائل التي يتناولها المجلس وهيئات مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف المتكلم أن الشكاوى المقدمة من أعضاء المجلس بشأن الاجتماعات التي لا نهاية لها وجدول الأعمال المثقل بالأعباء هي نتيجة لمعالجة المجلس لعدد مفرط من المسائل المواضيعية. وقال المشارك إن بعض الاجتماعات تضم في بعض الأحيان عدداً أكثر مما ينبغي من مقدمي الإحاطات، من

الأمم المتحدة والمجتمع المدني على السواء، الذين لا يضيفون بالضرورة قيمة إلى المناقشة. وقال مشارك آخر إن بعض الأعضاء الدائمين يجمعون عن مناقشة المسائل المواضيعية وعارض ذلك قائلاً بأن تلك المناقشات هامة ولكن قد يكون هناك سبل أكثر كفاءة لتناول المجلس لها. ولتخفيف عبء جدول أعمال المجلس المتقل، سأل أحد المتكلمين عما إذا كان كل تقرير للأمين العام يحتاج إلى مناقشة خلال الجلسات. وأشار أيضاً إلى التقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة. واعتراض أحد المشاركين على الانتقادات الموجهة إلى مضمون التقرير، مشيراً إلى أن التقرير لا يمكن أن يكون مثيراً للاهتمام لأنه يشكل "قاسماً أدنى لمواقف" أعضاء المجلس.

وأثيرت مسألة أخرى في سياق جدول أعمال المجلس هي مسألة البعثات الزائرة. ونظراً لعدم وجود بعثات زائرة للمجلس في عام 2020 وعدم القيام إلا بزيارة واحدة للجنة الجزاءات، أشار أحد المتكلمين إلى أن القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة العالمية تتيح للأعضاء فرصة النظر في كيفية الاستفادة بشكل أفضل من هذه الرحلات. وقال المتكلم إن أعضاء المجلس لم يتمكنوا، قبل الجائحة، من الاستفادة على أفضل نحو من الزيارات الميدانية، نظراً لأنهم كانوا غالباً ما ينقلون من المطار إلى غرف الاجتماعات ثم إلى المطار دون أن يروا الحالة في الميدان على النحو المناسب. واقترح أحد المشاركين أن ينظر المجلس في إيفاد بعثات زيارة افتراضية خلال الجائحة.

الاضطلاع بوضع المسودة الأولى

ناقش المشاركون توزيع واضعي المسودة الأولى فيما يتعلق ببنود جدول أعمال مجلس الأمن ورئاسة الهيئات الفرعية. ولوحظ أن عام 2020 شهد تعاوناً إيجابياً وحالات تشارك في الاضطلاع بوضع المسودة الأولى، على غرار التشارك بين ألمانيا وبلجيكا بشأن الملف الإنساني السوري، وبين ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأكد أحد الأعضاء أن هذه التطورات تضمن زيادة عدد الجهات التي تتابع المسائل، وتعزز التفاهم وتحسن عمل المجلس. وأضاف أحد الأعضاء الدائمين أن المزيد من الأعضاء المنتخبين ينبغي أن يصبحوا من واضعي المسودة الأولى. ولاحظ مشارك آخر أن عام 2020 طرح تحديات أمام المفاوضات بشأن توزيع المشاركات في الاضطلاع بوضع المسودة الأولى، نظراً لأن جائحة كوفيد-19 تجعل الاجتماعات التي تعقد بالحضور الشخصي صعبة، وأن معظم المفاوضات تجرى من ثم افتراضياً. وقال أحد المشاركين إنه ينبغي اعتبار الأعضاء من منطقة ما من واضعي المسودة الأولى بحكم الواقع بالنسبة إلى الحالات في تلك المنطقة. وأشار مشارك آخر إلى ضرورة مراعاة خبرة الأعضاء المنتخبين ودرايتهم عند اختيار واضعي المسودة الأولى.

الخاتمة

في نهاية الاجتماع، لاحظت إحدى المشاركات أنه مثلما كان مجلس الأمن مبتكراً في عام 2020 في تكيف أساليب عمله استجابةً لجائحة كوفيد-19، ونظراً لأن الجائحة ستستمر في عام 2021، سيتعين عليه مواصلة إظهار المرونة فيما يتعلق بأساليب عمله. وشجعت المتكلمة المجلس أيضاً على الاستخدام الخلاق لمختلف أشكال الاجتماعات، مثل الجلسات السرية والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وحثت الأعضاء على السعي إلى تحقيق نتائج طموحة يمكن تنفيذها، في حين أن ولايات عمليات السلام ينبغي أن

تكون واضحة ولا لبس فيها وألا تكون طويلة جداً. وأشارت إلى الانقسامات في المجلس، فقالت إن الأعضاء المنتخبين كانوا عادة من "بناة الجسور"، وشجعت المشاركين في حلقة العمل لعام 2021 على تحقيق تقدم في هذا الصدد.

وشاركت في حلقة العمل مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، هاسميك إيغيان، والمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، السيدة كارين لاندغرين. وقدمت كلتاها بيانات استهلالية وقدمت السيدة لاندغرين ملاحظات ختامية، وكذلك الممثل الدائم لأحد الأعضاء المنتخبين. وأكدت كلتاها مدى حسن تكييف المجلس لأساليب عمله مع جائحة كوفيد-19، مع الحفاظ على وتيرة نشاطه في ظل ظروف صعبة. ولاحظت السيدة إيغيان أن المجلس يواصل أيضاً الاضطلاع بأنشطته بطريقة شفافة أثناء الجائحة، حيث يعقد جلسات مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، ويعقد جلسات اختتام تفاعلية ويقوم بتجميع البيانات المكتوبة للدول الأعضاء (التي لم يكن من الممكن استيعابها على المنصة الافتراضية المستخدمة في المناقشات المفتوحة) في وثائق الأمم المتحدة التي تنشر علناً. ولاحظت السيدة إيغيان أيضاً الاندماج في عام 2020 بين مجموعات مختلفة من أعضاء المجلس، بما في ذلك مجموعة 3 + 1 (البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، وإندونيسيا، وفيتنام، والأعضاء الأوروبيون، على نحو ما ينعكس في البيانات المشتركة التي أدلت بها هذه المجموعات.

ولاحظت السيدة لاندغرين في ملاحظاتها الختامية أن هناك عدداً من التحديات التي يبدو المجلس في بعض الأحيان متردداً في تناولها، على سبيل المثال، المسائل المواضيعية مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان؛ والأخطار التي تمثلها جهات فاعلة من غير الدول غير الإرهاب، مثل الشبكات الإجرامية؛ والتدخلات العسكرية من قبل الدول، أو من قبل وكلائها من غير الدول، التي لا تُشعر مواجهتها بالارتياح سياسياً. وقالت إن "مسائل التعتيم" هذه قد تؤدي إلى التقليل من شأن المسائل التي يكون المجلس مستعداً لتناولها، ودعت الأعضاء إلى الاستجابة بطريقة أكثر موضوعية لهذه المسائل في المستقبل وأعربت عن تفاؤلها بسبب مستوى مشاركتهم واهتمامهم بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأبرزت الحاجة إلى زيادة اللجوء إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تمنح الأمين العام سلطة "أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي"، كسبيل للمضي قدماً فيما يتعلق بمسائل التعتيم.

التذييل

قبل انعقاد حلقة العمل، اقترحت هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن الأسئلة التالية:

الجلسة الأولى

- من المؤكد أن مجلس الأمن لم يكن يؤدي عمله كالمعتاد في عام 2020. ومنذ منتصف آذار/مارس، أدت القيود المفروضة على الاجتماعات في قاعة المجلس إلى إجبار المجلس على إيجاد سبل جديدة للاضطلاع بولايته. فهل تمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين حتى اليوم في عام 2020 خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؟ وما هي التحديات التي تتجم عن عدم قيام المجلس بعقد جلسات رسمية؟ وبأي الطرق تأثر أداء المجلس من جراء عدم تمكنه من الاجتماع والتفاوض بالحضور الشخصي؟ وكيف تأثرت العلاقات بين أعضاء المجلس؟ وهل كان فقدان البعثات الزائرة الميدانية مهما؟
- استغرق قيام المجلس باتخاذ قرار يدعم نداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي للتصدي لجائحة كوفيد-19 ثلاثة أشهر ونصف الشهر. فهل أثرت هذه الاستجابة البطيئة سلبيًا على مصداقية المجلس؟ وهل كانت مناقشات المجلس بشأن الجائحة العالمية بوصفها مسألة مواضيعية وفي حالات قطرية محددة مفيدة؟ وما الذي يمكن للمجلس أن يفعله أكثر من ذلك، إن كان هناك أي شيء آخر، لمعالجة آثار الجائحة على السلام والأمن؟ وما هي الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين التي تثير أكبر قدر من القلق في الوقت الحاضر، سواء من منظور أمني أو سياسي أو إنساني؟ وما هي إجراءات المجلس التي يمكن أن تكون أكثر فائدة في التصدي لهذه الأخطار؟ وما الذي يمكن أو ينبغي للأعضاء القيام به أو عدم القيام به لتجنب تفاقم تلك الأخطار؟
- في عدد من الحالات، جعلت الانقسامات العميقة بين أعضاء المجلس من الصعب على المجلس أن يبعث برسالة قوية إلى أطراف النزاعات. فكيف يمكن لأعضاء المجلس أن يتغلبوا على خلافاتهم من أجل التوصل إلى نتائج بناءة؟ وهل كانت هناك حالات تمكن فيها المجلس من إحراز بعض التقدم في عام 2020؟ وما الذي مكن من إحراز تقدم في هذه الحالات؟
- من بين المسؤوليات الأساسية للمجلس تجديد ولايات عمليات السلام ونظم الجزاءات. ولم تكن المفاوضات بشأن ولايات عمليات السلام وعمليات تجديد نظم الجزاءات أمراً سهلاً في السنوات الأخيرة، حيث نشأت خلافات بشأن العناصر الأساسية لنظم الجزاءات، وكذلك مسائل خارجة عن الولاية الأساسية لعمليات السلام. فهل أدت هذه الصعوبة في التوصل إلى اتفاق إلى إضعاف الولايات المتعلقة بعمليات السلام وصعوبة في تنفيذ الولايات؟ وهل تأثر تنفيذ نظم الجزاءات باتخاذ القرارات من دون إجماع؟ وما الذي يمكن عمله للتشجيع على قدر أكبر من توافق الآراء بشأن عمليات التجديد المذكورة؟
- في عام 2020، يشرف المجلس على عملية انتقال من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في حين أنه كان يخطط أيضاً لخروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في

غينيا - بيساو، وكذلك للانسحاب النهائي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فما هي التحديات الرئيسية في هذه العمليات الانتقالية وكيف يمكن للمجلس أن يتصدى لها على نحو بناء للغاية؟ وكيف يمكن للمجلس أن يغتنم الفرص على أفضل نحو للعمل مع البلدان المضيفة والجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز السلام والأمن في السودان، وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية؟

- تشهد عدة بلدان مدرجة على جدول أعمال المجلس، مثل جنوب السودان والسودان ومالي، عمليات انتقال سياسي داخلية. فكيف يمكن للمجلس أن يدعم هذه العمليات أو يستمر في دعمها بأكبر قدر من الفعالية؟ وكيف يمكن للمجلس أن ينسق مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من أجزاء منظومة الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان في إجراء التحولات السياسية؟ وهل هناك أي إجراءات ينبغي لأعضاء المجلس تجنبها في هذا الصدد؟
- أبرزت أهمية علاقة المجلس بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حلقات العمل السابقة. فما هي الخطوات التي اتخذها المجلس لتعزيز علاقته بالمنظمات الإقليمية في عام 2020؟ وبأي السبل يمكن تعميق علاقة المجلس بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية غير جلسات الإحاطة المنتظمة؟ ويمثل تمويل عمليات السلام إحدى المسائل المطروحة في علاقة المجلس بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فهل يمكن حل هذا المسألة في عام 2021؟
- في حلقات العمل السابقة، شدد الأعضاء على ضرورة زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات. فهل اتخذت أي خطوات ملموسة في هذا الاتجاه في عام 2020؟ وكيف يمكن استخدام الأدوات التي يحوز عليها المجلس بموجب الفصل السادس على نحو أكثر فعالية في هذا السياق؟ وما هي الطرق التي دعم بها المجلس جهود الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية؟ وعلى مدى العقود القليلة الماضية، سعت الأمانة العامة إلى إيجاد سبل لتنبه المجلس إلى المسائل المحتملة التي يمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين. فهل ينبغي تشجيع الأمانة العامة على تقديم إحاطات غير رسمية في سياقات غير رسمية على نحو أكثر انتظاماً؟
- نوقشت مسائل مواضيعية جديدة، مثل أمن الفضاء الإلكتروني والمناخ والأمن، في أشكال مختلفة من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية. غير أن أعضاء المجلس منقسمون بشأن ما إذا كان من الأفضل أن يعالج المجلس أو أجهزة أخرى من منظومة الأمم المتحدة بعض هذه المسائل المواضيعية. وما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه المجلس في التصدي لهذه الأخطار الأمنية الناشئة؟ وإذا افترضنا أن المجلس ينبغي أن يشارك بصورة أكثر انتظاماً في هذه المسائل، فما هي الخطوات التالية التي ينبغي أن تتخذ في هذه المشاركة؟ وكيف يمكن للمجلس أن يعمل بشكل أوثق مع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل على نحو أكثر فعالية؟
- أدت انقسامات المجلس بشأن عدد من المسائل إلى ظهور مجموعات فرعية من أعضاء المجلس تختار الإدلاء ببيانات عقب عقد الجلسات عندما يتعذر توصل المجلس إلى نتيجة. فهل هذه الممارسة الناشئة مفيدة؟ وهل لها تأثير على تصور المجلس بوصفه هيئة غير فعالة؟
- خلال السنوات القليلة الماضية، كان المجلس يتلقى بانتظام إحاطات يدلي بها ممثلو المجتمع المدني بموجب المادة 39، وكذلك خبراء آخرون. ويمكن أن يصبح اختيار مقدم الإحاطة مثيراً

للجدل في بعض الأحيان. وفي الفترة الأخيرة، طُرح اختيار رئيس المجلس لمقدم إحاطة في الجلسة المفتوحة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية لتصويت إجرائي. فإلى أي حد ينبغي أن يعود اختيار مقدم الإحاطة إلى رئيس المجلس؟ وما هي أفضل طريقة لتحديد ما إذا كان لدى مقدم الإحاطة معلومات ذات صلة يقدمها للمجلس؟ وهل يستطيع أعضاء المجلس حل هذه المسائل دون الحدة المتمثلة في اللجوء إلى تصويت إجرائي؟

الجلسة الثالثة

- أكدت خبرة عام 2020 قدرة المجلس على التكيف، حيث جرى وضع العديد من أساليب العمل المبتكرة تحت ضغط جائحة كوفيد-19. فأى من أساليب العمل المتعلقة بكوفيد-19 كان أكثر فعالية؟ وما هي جوانب أساليب العمل المتعلقة بكوفيد-19 التي تتسم بأكثر قدر من الصعوبة؟ وهل هناك ممارسات وضعت خلال هذه الفترة تستحق أن تبقى كجزء من أساليب عمل المجلس بعد الفترة الحالية؟ وهل هناك ممارسات ينبغي للأعضاء أن يولوا اهتماما خاصا لعدم الاستمرار بها بمجرد عودة المجلس إلى عمله المتسم بقدر أكبر من الطابع الاعتيادي؟
- كيف يمكن للمجلس أن يعالج عبء العمل المتزايد وأن يستخدم وقته بفعالية أكبر؟ وهل التوازن بين الجلسات المفتوحة والمشاورات مناسب؟ وتحظى المناقشات المواضيعية المفتوحة بتقدير كبير من جانب الأعضاء عموما وتعتبر أداة هامة لزيادة شفافية المجلس. غير أنها تستغرق وقتا طويلا جدا ولا يكون تأثيرها متناسبا دائما مع ما يستثمر من طاقة وموارد. وعندما يعود المجلس، بعد الانقطاع بسبب كوفيد-19، إلى عقد مناقشات مفتوحة منتظمة، هل ينبغي له أن يوجهها من جديد نحو المناقشات المفتوحة المتعلقة بحالات ونزاعات محددة بدلاً من تركيزها بشكل رئيسي على المسائل المواضيعية؟ وهل ينبغي أن يكون هناك استعراض لدورات الإبلاغ؟ وهل من الضروري مناقشة جميع التقارير الواردة؟
- كانت المناقشة السابقة للجمعية العامة للتقرير السنوي للمجلس أكثر اتساما بالطابع الفني والتحليلي مقارنة بالسنوات السابقة. واعترفت عدة دول أعضاء مشاركة بجهود المجلس الرامية إلى تحسين عملية إعداد التقارير السنوية. ومع مراعاة التصميم على اعتماد التقرير المقبل بحلول 30 أيار/ مايو 2021، على النحو الوارد في المذكرة الرئاسية S/2019/997، ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الهدف؟ وهل ينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يقدموا تقييما لرئاساتهم في وقت أنسب؟ وفي هذا السياق، هل ينبغي أن يعودوا إلى الصيغة الأصلية، التي كانت التقييمات تُعدّ وفقها من قبل الرئاسات الفردية، ولم يكن التقييم يعتبر وثيقة توافقية على الرغم من أن الأعضاء الآخرين كانوا يستشارون؟
- نوقشت مسألة الاضطلاع بوضع المسودة الأولى في حلقات عمل سابقة. وأرخت بتقلها أيضا خلال المعتكف بشأن أساليب عمل المجلس، الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2020 في سانت فنسنت وجزر غرينادين (S/2020/172). ومع التأكيد، من حيث المبدأ، في العديد من وثائق المجلس، على أن أي عضو في المجلس يمكن أن يضطلع بدور واضح المسودة الأولى، ما هو المطلوب لكي يصبح هذا ممارسة شائعة؟ وهل هذه مسألة تتعلق بالأعضاء المهمين بالإكثار من أخذ المبادرة، أم أن هناك عوائق أخرى لا تزال تعرقل توسيع فرص الاضطلاع بوضع المسودة

الأولى؟ وفي عامي 2019 و 2020، تشاركت ألمانيا مرتين مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في وضع المسودة الأولى. فما هي الدروس المستفادة من تلك التجربة؟ وهل يحرص الأعضاء المنتخبون الجدد على السعي إلى ترتيبات المشاركة في وضع المسودة الأولى؟

- كانت مسألتا رئاسة الهيئات الفرعية للمجلس وتوزيع الرئاسة على مختلف الأعضاء مثار جدل منذ عدة سنوات. وأصبحت العملية أكثر اتساما بالطابع التشاوري في عام 2016، مع إجراء مناقشات بين الأعضاء الخمسة الجدد وتنسيق التعيينات من جانب عضو دائم واحد ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ومع استمرار حدوث بعض العقبات والتأخيرات، كيف يمكن تحسين عملية التعيين؟

- يدعو الأعضاء المنتخبون في بعض الأحيان إلى اعتبار رؤساء لجان الجزاءات، إذا اختاروا ذلك، من المشاركين في وضع المسودة الأولى فيما يتعلق بالحالات المعنية. وقيل إن من شأن ذلك أن يتيح الاستفادة من خبرتهم ومعرفتهم بالمناطق المعنية، وأسفارهم الدورية إلى الدول المعنية وتواصلهم معها ومع أفرقة الخبراء، ومن دورهم المباشر في رصد ومتابعة تنفيذ الجزاءات التي يفرضها المجلس. فهل ينبغي مواصلة استكشاف هذه الفكرة؟

- بُذلت جهود في السنوات الأخيرة لزيادة التفاعلات غير الرسمية بين كبار الدبلوماسيين لمناقشة المسائل التي تثير القلق بين أعضاء المجلس. وبدأت في عام 2015 اجتماعات إفطار الممثلين الدائمين بشأن برنامج العمل في بداية كل شهر. وفي العام الماضي، بدأ أعضاء المجلس في إجراء "محادثات الأريكة"، التي استهدفت توفير بيئة غير رسمية لأعضاء المجلس لإجراء مناقشة صريحة. فهل كانت هذه الأشكال المختلفة مفيدة؟ وهل سمحت لأعضاء المجلس بمناقشة الخيارات الخلاقة لبعض المسائل الأكثر إثارة للخلاف؟ وهل يمكن تحسينها، وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟

- ما هو تأثير عدم وجود بعثات زائرة للمجلس في عام 2020؟ وهل هناك بدائل ينبغي استكشافها في عام 2021، نظرا لاحتمال استمرار القيود المفروضة على السفر خلال العام؟